

موقف المدارس الكلامية والصوفية والفلسفة الإسلامية من الفعل الإنساني والفعل الإلهي

د/ مرير عزالدين

جامعة وهران 1

alsabiri82@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/11/13، تاريخ القبول 2019/11/26، تاريخ النشر 2019/12/31

الملخص: اختلف موقف المنتسبين إلى الإسلام في باب أفعال الله تعالى وأفعال العباد إلى طرفين ووسط: فالقدرية ومن معهم ذهبوا إلى أن الله تعالى له أفعال ولكنها غير قائمة به بل الفعل عندهم هو المفعول، وأفعال العباد حقيقة فيهم وهم الخالقون لها، إذ الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة والله منزّه عن فعل القبيح فلا تكون فعلا لله تعالى، وأن الحكمة من أفعال الله إنما تعود على العباد فقط لإرادة نفعهم. وقابلتهم طوائف من الجبرية كالجهمية والمتصوفة يقولون إن كل فعل في الوجود هو فعل الرب تعالى، وأن العبد لا فعل له حقيقة، وأما هو مجبور على أفعاله، كالريشة في مهب الريح، ولا فرق بين الطاعة والمعصية فكلها واقعة بمشيئته وقدرته. وذهبت الأشعرية إلى أن أفعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له، وهي كسب لهم من غير أن تكون قدرتهم مؤثرة في وقوع المقدور بل مقارنة له، ونفوا أن تكون أفعال الله تعالى صادرة عن حكمة يريد بها سبحانه، بل الله تعالى يفعل عندهم مجرد المشيئة والإرادة المحضة.

Abstract:

The position of associates of Islam in the subject of understanding the actions of Allah the Almighty and those of His creations has differed into two extremes and a middle:

- Qadaria (related to Qadar, which refers to Allah's will in his creation) and those who their school of thought chose that Allah the Almighty has deeds but they do not stem directly from Him. Rather, they said that the deed signifies the effect. On the other hand, Qadaria chose that the actions of the servants of Allah are their own and are created by them. Their reasoning is that Kufr (disbelief), Fusooq (Great sins), and Ma'siyah (Sins) are bad deeds that cannot be associated directly with Allah the Almighty, and that the wisdom behind Allah's actions can only benefit the creation.

مقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فمن المسائل التي كثر الكلام فيها، واختلفت فيها الفرق الإسلامية ومن قبلهم مسألة أفعال الله تعالى، وأفعال العباد، وهل بينهما علاقة؟، أم كل فعل منهما يضاف إلى من قام به استقلالاً، والذي ينبغي أن يُستحضر في هذا المقام أن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن كمال ذاته وأسمائه وصفاته، بخلاف العبد فكماله اللائق به صدر عن أفعاله⁽¹⁾.

وقد انقسم الناس في ذلك إلى طرفين ووسط، قدرية وجبرية ومتوسطة، «وأرياب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب، وبعضهم أقرب إلى الصواب وبعضهم أقرب إلى الخطأ، وأدلة كل منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى لا على إبطال ما أصابوا فيه.

فكل دليل صحيح للجبرية إنما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيتته، وأنه لا خالق غيره، وأنه على كل شيء قدير لا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات وهذا حق، ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته وقدرته، وأنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به، وأنها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله.

وكل دليل صحيح يقيمه القدرية إنما يدل على أن أفعال العباد فعل لهم قائم بهم واقع بقدرتهم ومشيتهم وإرادتهم، وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه قادراً على أفعالهم، وهو الذي جعلهم فاعلين»⁽²⁾.

(1) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (286/1).

(2) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (2/460-461)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (37/8).

المبحث الأول: موقف المدارس الكلامية.

والمراد بالمدارس الكلامية هي تلك الفرق التي كانت تعتني بعلم الكلام عانية فائقة، وتجعله الركيزة الأولى في تقرير العقائد، والتدليل عليها، وتمثلها كل من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والماتريدية، ومن سلك سبيلهم، وفي ما يلي تفصيل موقف كل فرقة من الفعل الإلهي والفعل الإنساني.

المطلب الأول: موقف القدرية: (المعتزلة، والرافضة ومن وافقهم).

يتمثل موقف القدرية -والذي يتبناه المعتزلة ومن وافقهم كالرافضة- من فعل الله تعالى وفعل العبد في العلاقة بينهما من جهة التأثير في المفعول، وذلك أنهم -في جملتهم- يعتقدون أن الله تعالى خالق كل شيء في هذا الكون خلا فعل العبد، فإنه هو الخالق لفعله، والموجد له، بقدرته التي خلقها الله فيه، حيث إن الله تعالى أقدره على الأفعال ومكّنه منها، وفعل فيه الآلات وجميع ما يحتاج إليه في الأفعال، وزعم أكثرهم أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده بوجه من الوجوه⁽¹⁾.

وقد فصل بعضهم بين الأفعال بقوله⁽²⁾: إن الأفعال التي تظهر على أجسام العباد على ضربين:

أحدهما: ألوانها وهياتها -قصرا وطولا- وحركة عروقتها، فهذه أجمع المسلمون على أنها فعل الله تعالى لا فعل للعبد فيها.

الثاني: قيامها وقعودها وسكونها وأكلها وشربها وما أشبه ذلك من تصرفاتها فهذه أفعال العباد انفردوا بها لا صنع لله تعالى فيها، وإن كان هو المقدر لهم عليها.

ومما استدلوا به على ذلك من المسموع:

أولاً: عموم حسن خلق الله تعالى وإتقان صنعته وعدم التفاوت فيه، قال الله Y: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾ [الملك: 3]، وقال Ψ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: 7]، وقال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي

(1) انظر: مقالات الإسلاميين لأشعري (199/1)، ورسائل الشريف المرتضى ص(196-197)، والفصل لابن حزم (4/146)، والملل والنحل للشهرستاني (1/45)، والإرشاد للجويني ص(187)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (2/459-460).

(2) انظر: رسائل الشريف المرتضى ص(189-190).

أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ﴿النمل: 88﴾، ولما لم يكن الكفر بمتقن ولا بمحكم، علمنا أنه ليس من صنعه⁽¹⁾.

ثانيا: خصّصوا النصوص العامة الدالة على خلق الله تعالى لكل شيء كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿الرعد: 16﴾ بخلق السموات والأرض والليل والنهار والجن والإنس وما أشبه ذلك، دون خلق الكفر والظلم والكذب، إذ يمتنع عقلا أن يكون الله تعالى كافرا ولا ظالما ولا كاذبا⁽²⁾.

ثالثا: إضافة أكثر الأفعال إلى العباد، وتعليق الجزاء عليها، قال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: 24]، وفي مواطن ﴿يَصْعُونَ﴾ و﴿يَفْعَلُونَ﴾، و﴿يَكْسِبُونَ﴾ فلو كانت الأفعال كلها له لبطلت هذه الإضافات إلينا، وكانت كذبا. وقد قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: 79]، وهذا صريح بأن السيئة من العباد لا من الله، أما إضافة الحسنات إلى الله وهي من فعلنا، فإنه يصح من حيث التمكين فيها والتعريض لها والدعاء إليها⁽³⁾. وكما في قوله تعالى: ﴿حَقَّقْتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَتَقُوا﴾ [يونس: 33] فالفسق بدأ منهم، لا من الله لهم، ولم يقل سبحانه على الذين آمنوا، فوجب عليهم حكمه ووعيده⁽⁴⁾. وقال تعالى: ﴿وَوَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 109]، ولم يقل من عند خالقهم، فعلما أن المعصية من عباده وليس هي من قبله، وقال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: 30] ولم يقل حمله على القتل ربه، ولا ألجأه إليه خالقه⁽⁵⁾.

رابعا: أنهم أجابوا عما ورد من النصوص مما فيه تعليق فعل العبد بمشيئة الله، وأن العبد لا يشاء إلا ما شاءه الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: 29]، أي: بمشيئة الله لهم التعريف بالإيمان والكفر، ودلهم عليه، ولولا تلك المشيئة ما عرفوه، فعرفهم به وأرسل إليهم الرسل، وحضهم على

(1) انظر: الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص(77-78)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشرif المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(302)، ومحصل الأفكار للرازي ص(197).

(2) انظر: إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشرif المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(319).

(3) انظر: رسائل الشرif المرتضى ص(193-197).

(4) انظر: الرد على المجرة القدرية ليحيى بن الحسين المعتزلي ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد (33/2).

(5) انظر: إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشرif المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(300).

اتباعهم⁽¹⁾.

خامسا: أنهم أجابوا عن نصوص إضافة الإضلال إلى الله تعالى كما في قول: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: 126] بجوابين: إما تسمية الله لهم ضالين، وإما الحكم عليهم بذلك بعد بيان لهم ما يتقون، فإذا ضل العبد عن الحق بعد البيان والهدى والدلالة أضله الله حينئذ بأن أهلكه وعاقبه⁽²⁾. وقال بعضهم: الإضلال من الله إنما هو في إهمال العبد وترك تسديده وتوفيقه للخير، وقيل: لكي لا يظن الجاهل بقدرة الله تعالى أن الله عاجز عن أن يمنع الضلال من الضلالة⁽³⁾.

وأما من المعقول، فقد استدلوا على بقولهم⁽⁴⁾:

أولا: أن من الأفعال الظاهرة ما يقع بحسب تصورهم ودواعيهم وأحوالهم، ويرتفع بحسب صوارفهم وكرهاتهم وأحوالهم.

ثانيا: أن الله تعالى أمر العباد بأفعال كثيرة كالإيمان والطاعة وسائر العبادات، فلولا أنها واقعة من جهتهم وليست أفعالا لله تعالى لما جاز أن يؤمروا بها، كما أنهم لا يؤمرون بطولهم وألوانهم.

ثالثا: أن الله تعالى نهي عباده عن المعاصي والكفر وضروب القبائح، ولا يجوز أن ينهاهم عن فعله تعالى،

(1) انظر: الرد على المجبرة القدريه ليحيى بن الحسين المعتزلي ضمن كتاب رسائل في العدل والتوحيد (35/2).

(2) انظر: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد (141/1)، وكتاب فيه معرفة الله من العدل والتوحيد وتصديق الوعد والوعيد وإثبات النبوة والإمامة في النبي وآله ليحيى بن الحسين المعتزلي ضمن كتاب رسائل في العدل والتوحيد (84/2)، وكتاب الانتصار في الرد على ابن الراوندي الملحد لأبي الحسين الخياط المعتزلي ص(121-122)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر لشريف المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(325)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص(330).

(3) انظر: الرد على المجبرة القدريه ليحيى بن الحسين المعتزلي ضمن كتاب رسائل في العدل والتوحيد (33/2).

(4) انظر: الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص(77-78)، وشرح الأصول الخمسة له ص(332)، وص(336-337)، والمختصر في أصول الدين له ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد (233/1)، و(241/1-242)، ورسائل الشريف المرتضى ص(190-192)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(306)، وكتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد (146/1-145)، و(139/1)، والمواقف للإيجي ص(314)، والمثل والنحل للشهرستاني (45/1).

وعما ليس بفعل لهم.

رابعاً: لو كانت فعلاً لله تعالى لما حسن أن يأمرنا بحسنها وينهانا عن قبحها، وأن يمدح على فعل الطاعة، ويثيب عليها، ويذم على فعل المعصية ويعاقب عليها، كما لا يحسن أن يأمرنا بسائر أفعاله فينا من اللون والهيئة والصحة والمرض، وينهانا عن ذلك ويذم عليه.

خامساً: أن من أفعال العباد ما هو كفر وظلم وكذب، فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك لوجب أن يكون كافراً وظالماً وكاذباً، وهذا مخالف لإجماع الأمة.

سادساً: أن الحكيم لا يجوز أن يخلق سبباً لنفسه وشتمه وسوء الثناء عليه، فكيف يقال: إن كل سبب وسوء ثناء عليه من فعله؟.

سابعاً: كيف يجوز أن يخلق الضلال فيهم ويعاقبهم عليه، ويقول لم كفرتم؟، وهل هذا إلا بمنزلة من يفسد غلامه ثم يعاقبه عليه؟.

وبعضهم أرجع الكل إلى حرف واحد، وهو: أنه لولا الاستقلال بالفعل، لكان الأمر والنهي والمدح والذم والثواب والعقاب باطلاً⁽¹⁾.

كما أنهم عطلوا الله تعالى أن تقوم به أفعاله الاختيارية بحجة تنزيه الله تعالى أن تحله الحوادث، وأن أفعاله تقوم بخلقه لا به⁽²⁾.

المطلب الثاني: موقف الجهمية: (الجبرية الخالصة).

يتمثل موقف الجهمية (الجبرية الخالصة): أصحاب جهم بن صفوان من الفعل الإلهي والفعل الإنساني في نفي الأفعال عن العبد حقيقة، فلا قدرة له ولا فعل، وإنما تنسب إليه الأفعال على سبيل التوسع والتجاوز في الاطلاق، والحركات الاختيارية والإرادية بمثابة الرعدة والرعدة اللاإرادية، وكل فعل في هذا الكون هو فعل الله تعالى

(1) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي ص(327/1).

(2) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص(185-186)، ومقالات الكوثري ص(273).

على الحقيقة⁽¹⁾، والله هو الذي يحدث إرادات العبد شيئا بعد شيء، فإحداث الإرادات فيه كإحداث لونه وطوله وقصره وسواده وبياضه مما لا صنع له فيه البتة، فلو أراد أن لا يريد لما أمكنه ذلك، وكان كما لو أراد أن يكون طوله وقصره ولونه على غير ما هو عليه، فهو مضطر إلى الإرادة، وكل إرادة من إراداته فهي متوقفة على مشيئة الرب لها بخصوصها، فهي مرادة له سبحانه كما هي معلومة مقدورة⁽²⁾.

والذي أداهم إلى هذا هو نظرهم واعتبارهم عواقب الأمور وخواتيمها، وذلك أنهم لما تبين لهم أن الأمور كلها لا تكون إلا على مقدور الله وسابق علمه، ولا يكون خلاف ذلك شيء، زعموا عند ذلك أنهم لا يقدرّون على شيء من الأفعال التي تظهر على أيديهم، ولا يستطيعون الامتناع عن شيء من ذلك، ولا الترك لها بالحقيقة⁽³⁾.

أما قولهم في قدرة العبد واستطاعته فهو لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازا كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وطلعت الشمس وغربت، إلى غير ذلك، وأن الله تعالى أن يعذبه من ذلك على ما يشاء، ويثيبه على ما يشاء⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: موقف الأشعرية. (الجبرية المتوسطة)⁽⁵⁾.

يعتبر موقف الأشعرية من الفعل الإلهي والفعل الإنساني هو موقف الجبرية، إلا أنه أخف من وجهة نظرهم في إثباتهم قدرة للإنسان على فعله، غير مؤثرة في مفعولها- كما صرحوا بذلك، مما رجع بالموقف إلى مذهب

(1) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص(363)، والإرشاد للجويني ص(215)، والملل والنحل للشهرستاني (85/1-86)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(287)، وشرح المقاصد للتفتازاني (225/4)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (450/2).

(2) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (819/2-820).

(3) انظر: رسائل إخوان الصفا (498/3).

(4) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (87/1)، والفرق بين لفرق للبغداد ص(199)، وص(328)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ص(287).

(5) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (85/1).

الجزيرة.

فموقفهم من الفعل الإلهي أن كل حادث في العالم فهو فعل الله تعالى وخلقه واختراعه، لا خالق سواه، ولا محدث له إلا إياه، خلق الخلق وصنّعهم، وأوجد قدرتهم وحركتهم، فجميع أفعال عباده مخلوقة له ومتعلقة بقدرته⁽¹⁾ وإرادته، نفعها وضرها، وخيرها وشرها⁽²⁾. وقد أجمعت الأمة سلفا وخلفا على أن (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)⁽³⁾.

واستدلوا على ذلك بجميع الآيات الدالة على أن جميع الأفعال بقضاء الله وقدره⁽⁴⁾، كقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: 16]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: 96]، فأخبر تعالى أنه خالق لأعمالنا على العموم، كما أنه خالق لصورنا وذواتنا على العموم⁽⁵⁾. وقوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: 24]، فأوقع الجزاء على نفس أعمالهم⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: 22]، «فأخبر أنه خالق ليسرنا، وهي الحركات والسكنات»⁽⁷⁾.

كما أنهم عطلوا الله تعالى عن أفعاله أن تقوم بذاته، وزعموا أنها تقوم بخلقه⁽⁸⁾، مستندين في ذلك على أصل عندهم وهو أن الفعل هو المفعول، معللين ذلك بقولهم: لو كان الفعل غيره لكان إما قديما وإما حادثا، فإن

⁽¹⁾ انظر: قواعد العقائد للغزالي ص(193)، ورسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص(265)، والإنصاف للباقلاني ص(41)، وص(137)، وتمهيد الأوائل له (317).

⁽²⁾ انظر: لمع الأدلة للجويني ص(110)، والاعتقاد للبيهقي ص(152)، والإنصاف للباقلاني ص(41).

⁽³⁾ انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني ص (318)، ولمع الأدلة للجويني ص(112)، والإرشاد له ص(187)، والعقيدة النظامية له ص(44).

⁽⁴⁾ انظر: محصل الأفكار للرازي ص(198).

⁽⁵⁾ انظر: الإنصاف للباقلاني ص(137).

⁽⁶⁾ انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني ص (343).

⁽⁷⁾ الإنصاف للباقلاني ص(41).

⁽⁸⁾ انظر: مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (67)، والأسماء والصفات للبيهقي (371/2)، والفصل لابن حزم (358/2)، والشامل في أصول الدين للجويني ص(549)، والاقتصاد للغزالي ص (107)، وتحفة المريد شرح جوهرية التوحيد لليجوري ص (92).

كان قديما لزم قدم المخلوق لأتھما متضایفان؛ وإن كان حادثا لزم أن تقوم به الحوادث، ثم ذلك المخلوق یفتقر إلى خلق آخر ویلزم التسلسل⁽¹⁾.

أما موقفهم من الفعل الإنساني وهو ما یسمى بأفعال العباد الاختيارية، فقد اختلفوا في ذلك: هل هي واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، أو بقدرة الله وقدره العبد معا⁽²⁾، على مذاهب:

المذهب الأول: أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وأن للإنسان مجرد الكسب، وأنه لا تأثير للقدرة الحادثة في حدوث مقدورها، ولا في صفة من صفاته، وإن أجرى الله تعالى العادة بخلق مقدورها مقارنا لها، فيكون الفعل خلقا من الله تعالى إبداعا وإحداثا، وكسبا من العبد لوقوعه مقارنا للقدرة اقترانا عاديا. وهو قول أبي الحسن الأشعري ومن تبعه⁽³⁾.

ورُدَّ هذا المذهب بأن وجه مطالبة العبد بأفعاله كوجه مطالبته أن یثبت في نفسه أولوانا وإدراكات⁽⁴⁾.

المذهب الثاني: أنها واقعة بمجموع القدرتين على أن یتعلقا جميعا بالفعل، أي أن قدرة الله مستقلة بالتأثير، وقدرة العبد غير مستقلة بالتأثير، وإذا انضمت قدرة الله إلى قدرة العبد صارت قدرة العبد مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني⁽⁵⁾.

(1) انظر: مشكل الحديث وبیانه ص (294)، والشامل في أصول الدين للحويني ص (251)، والإنصاف للباقلاني ص (25)، وبحر الكلام للنسفي ص (91-92)، وشرح الفقه الأكبر للملا علي قاري ص (63).

(2) انظر: المواقف للإيجي (311-312)، والأربعين في أصول الدين للرازي ص (319-320)، ومحصل الأفكار له ص (194)، وما بعدها، وشرح المقاصد للتفتازاني (223).

(3) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري ص (539)، و (542)، ومقالات الأشعري لابن فورك ص (93)، والاعتقاد للبيهقي ص (152)، وأبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (383/2)، والمطالب العالية للرازي (10/9)، وطوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ص (197)، وقواعد العقائد للغزالي ص (195، 197)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص (328)، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص (118)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (761/2).

(4) انظر: العقيدة النظامية للحويني ص (44).

(5) انظر المطالب العالية للرازي (11/9)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (455/2).

المذهب الثالث: أن قدرة الله متعلقة بأصل الفعل، وقدرة العبد متعلقة بصفته بكونه طاعة ومعصية⁽¹⁾، وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني⁽²⁾.

المذهب الرابع: أن المؤثر في دخول الفعل في الوجود: مجموع القدرة مع الداعي، وهو قول الرازي⁽³⁾، إلا أن هذا الداعي غير مؤثر في حصول الفعل، لأن قدرة العبد غير مؤثرة في خروج شيء من العدم إلى الوجود، وذلك أن مقدور العبد مقدور لله تعالى، ومقدور الله تعالى لا يحصل إلا بقدرة الله تعالى، ينتج: أن مقدور العبد لا يحصل إلا بقدرة الله تعالى⁽⁴⁾.

المذهب الخامس: أنها واقعة بقدرة الله وبقدرة العبد التي أقدره الله عليها، مع تهيئة الأسباب لذلك⁽⁵⁾. وهو قول إمام الحرمين الجويني⁽⁶⁾، وهذا الذي قاله إمام الحرمين أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما، وهو توسط حسن بين الفريقين، فقد أصاب وأجاد، في ذكره أن قدرة العبد واختياره مؤثر في إيجاد الفعل باقتدار الرب تعالى، وقد أنكره عليه عامة أصحابه⁽⁷⁾.

وسبب هذا الاختلاف هو اختلافهم في المعنى المراد من الكسب الذي أثبتوه، حيث اضطربت آراؤهم فيه اضطرابا عظيما، واختلفت عباراتهم فيه اختلافا كثيرا، ومما قيل في تعريفه⁽⁸⁾: أنه ما يقع به المقدور من غير صحة

(1) أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (383/2)، والمطالب العالية للرازي (10/9)، وطوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ص(197).

(2) انظر: الإنصاف ص(43-44)، وانظر: التحقيق التام في علم الكلام لمحمد الحسيني الظواهري ص(108).

(3) انظر: المطالب العالية (11/9)، و(29/9).

(4) انظر: المصدر السابق (75/9)، و(77/9).

(5) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد (188-189).

(6) انظر: العقيدة النظامية ص(46-48).

(7) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (763/2، 772).

(8) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري ص(539)، و(542)، ومقالات الأشعري لابن فورك ص(94)، شرح شرح المقاصد للتفتازاني (225/4-226)، ونخبة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص(117-118)، وطوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ص(203)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (759/2).

انقراد القادر به.

ومما استدلووا به من المعقول على أن الله تعالى يريد لجميع أفعال العباد:

أولاً: أنه لو كان في سلطانه منها ما ليس بمريد لكونه لكحقه العجز والتقصير عن بلوغ المراد، وكذلك لو أراد منها ما لم يكن مما يصح أن يكون مراداً لدل ذلك على عجزه وتقصيره وتعذرت الأشياء عليه⁽¹⁾.

الثاني: أن فعل العبد ممكن، وكل ممكن مقدور الله تعالى لشمول قدرته، ولا شيء مما هو مقدور لله بواقع بقدرة العبد لامتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على مقدور واحد⁽²⁾.

الثالث: لو كان العبد موحدا لأفعاله لوجب أن يعلم تفاصيلها، واللازم باطل⁽³⁾.

الرابع: أن العبد لو كان موحدا لفعله فلا بد أن يتمكن من فعله وتركه، ويتوقف ترجيح فعله على تركه على مرجح، وذلك المرجح لا يكون منه وإلا لزم التسلسل، ويكون الفعل عنده واجبا، وإلا لم يكن الموجود تمام المرجح فيكون اضطراريا⁽⁴⁾.

ولما اعتقدوا أن العبد مجبور على الفعل، وأن قدرته غير مؤثرة فيه لم يشبوا من القدرة إلا قدرة واحدة وهي المقارنة للفعل، وهي من الله وحده⁽⁵⁾، وعللوا ذلك بقولهم⁽⁶⁾:

أولاً: أن القدرة الحادثة لو تقدمت على الفعل لوجد الفعل بغير قدرة؛ لأنها عرض، والعرض لا يبقى زمانين، ولو وجد الفعل في ثاني حال حدوثها وهي معدومة في تلك الحال لكان قد وجد بقدرة معدومة قد كانت

(1) انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني ص(319)، والانصاف له ص(155)، ومحصل الأفكار للرازي ص(194).

(2) انظر: المواقف للإيجي (311-312)، وشرح المقاصد للتفتازاني (227/4)، ووجهه البيجوري، انظر: تحفة المريد شرح جوهرية التوحيد ص(117).

(3) انظر: العقيدة النظامية للجويني ص(45-46)، والمواقف للإيجي (311-312)، ومحصل الأفكار للرازي ص(195)، والأربعين في أصول الدين له ص(323)، والمطالب العالية له (84/9)، وشرح المقاصد للتفتازاني (228/4).

(4) انظر: المواقف للإيجي (311-312)، والأربعين في أصول الدين للرازي ص(321)، وطوابع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ص(197-200)، وشرح المقاصد للتفتازاني (229/4).

(5) انظر: الإنصاف للباقلاني ص(44-45). وانظر: تمهيد الأوائل له (323-325)، والإرشاد للجويني ص(218).

(6) انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني (323-325)، والإرشاد للجويني ص(218-219).

وفئيت.

ثانيا: أن الإنسان لو كان يستطيع أن يفعل الفعل قبل كونه لكان في حال اكتسابه له مستغنيا عن ربه وغير محتاج إليه في أن يعينه على الفعل، فوجب أن الاستطاعة مع الفعل للفعل.

المطلب الرابع: موقف الماتريدية:

يعتبر موقف الماتريدية مشابها لموقف الأشاعرة من أن الله تعالى منفرد بالخلق والإيجاد والإحداث والاختراع، إلا أنهم جعلوا ذلك كله راجعا إلى صفة التكوين، وهي صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كصفة العلم فكان التكوين أزليا، والمكون حادثا⁽¹⁾، واستدلوا لتقرير معنى هذه الصفة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، فالله تعالى عبر عن التكوين بـ(كن)، وعن المكون بقوله: (فيكون)⁽²⁾. واستدلوا على أن الله تعالى خالق كل شيء بنحو ما استدل به الأشاعرة مما سبق بيانه في المطلب السابق⁽³⁾.

وأما أفعال العباد فهي خلق لله تعالى وكسب لهم، قد أقدرهم الله على فعلها، بخلق القدرة المؤثرة في وجود الفعل منهم، فالعبد يقدر بإقدار الله إياه، ولا يجوز أن يقدر بإقدار من ليست له القدرة عليه، كما لا يجوز أن يعلم بإعلام من لا علم له به⁽⁴⁾، لأن في الشاهد لم يكن الفاعل فاعلا إلا بفعل قام به، ولم يكن المفعول مفعولا إلا لوقوع فعله عليه، وحقيقة هذا أن القدرة لها أثر في المقدور، والشيء يؤثر في غيره، إذ المؤثر غير المتأثر⁽⁵⁾. وقد عزا بعضهم إلى جمهور الماتريدية القول بأن أصل الفعل بقدرة الله، والاتصاف بكونه طاعة أو معصية

(1) انظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي ص(400)، و(402)، وإشارات المرام للبياضي ص(181).

(2) انظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي ص(413).

(3) انظر: التوحيد للماتريدي ص(229)، وما بعدها، وص(292)، وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة للبابري ص(137)، وشرح عقيدة الطحاوي للغزنوي ص(144)، وشرح العقائد النسفية للفتازاني ص(86).

(4) انظر: التوحيد للماتريدي ص(232)، والهادي في أصول الدين للخجندي ص(143-144).

(5) انظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي ص(435-436)، وص(419-420).

بقدره العبد⁽¹⁾, وهو موافق لما ذهب إليه الباقلاني من الأشاعرة كما سبق بيانه, بل جعل كثير من العلماء كسب العباد عند الماتريدية عبارة عن إرادتهم الجزئية, حيث عبّروا عنها بالقصد والاختيار للفعل وصرف الإرادة الكلية نحو الفعل, وقالوا: إن هذه الإرادة الجزئية صادرة من العباد وهي لا موجودة ولا معدومة, وإنما هي من قبيل الحال المتوسط بينهما, أو من الأمور الاعتبارية, فلا يتضمن صدورهما منهم معنى الخلق, إذ الخلق يتعلق بأصل وجود الفعل لا في صفته⁽²⁾.

وهذا القول اعتبرهم البعض قريبا من مذهب المعتزلة⁽³⁾, كما أن مذهب الأشاعرة قريب من مذهب الجبرية. وقد استدلو على أن أفعال العباد واقعة منهم بإقدار الله لهم عليها ما ورد في النصوص من الأمر بالفعل أو النهي عنه, أو الوعيد فيه والوعد له, نحو قوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40], وفي الجزاء قوله: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 17], وغير ذلك مما أثبت لهم أسماء العمال, وفعلهم أسماء الفعل بالأمر والنهي, والوعد والوعيد, وليس في الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك؛ بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه وأوجدتها بعد أن لم تكن, وللخلق على ما كسبوها وفعلوها⁽⁴⁾. وأما من المعقول فقد استدلو على ذلك بقولهم⁽⁵⁾.

أولاً: أن الله تعالى إنما وعد بالثواب لمن أطاعة في الدنيا, وبالعقاب لمن عصاه, فإذا كان الأمران فعله فإذا هو المجزى بما ذكر.

الثاني: محال أن يأمر أحد نفسه أو يطيعها أو يعصها, ومحال تسمية الله عبدا ذليلا مطيعا عاصيا سفيها جائزا, وقد سمى الله تعالى بهذا كله أولئك الذين أمرهم ونهاهم, فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق له فيكون هو

(1) إشارات المرام للبياضى ص(221).

(2) انظر: موقف البشر تحت سلطان القدر القدر لمصطفى صبري ص(69), وإشارات المرام للبياضى ص(221), والقضاء والقدر لعبد الرحمن محمود ص(318).

(3) انظر: القضاء والقدر لعبد الرحمن محمود ص(319).

(4) انظر: التوحيد للماتريدي ص(225-226).

(5) انظر: المصدر السابق ص(226), (233),

الرب وهو العبد وهو الخالق والمخلوق.

ثالثا: لو لم يكن خالقا لأفعال الخلق عامة لما قدر على إظهار حجته التي أظهرها على أيدي رسله.

أما الاستطاعة فهي عندهم على قسمين⁽¹⁾:

الأولى: الاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل،

وهي في الطاعات تسمى توفيقا، وفي المعاصي سمي خذلانا.

الثانية: الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب،

وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، وهذا النوع مما أجمع على أن الخطاب لا

يلزم دونه، وأنه من الإستطاعات التي لا يُعَيَّر من عَدِمِهَا بترك الفعل، ولا يخاطب به دون استكمال.

المبحث الثاني: موقف الصوفية.

موقف الصوفية من الفعل الإلهي والفعل الإنساني يختلف حسب المتبعين إليها، فمنهم أصحاب وحدة

الوجود فتقولهم يختلف عن غيرهم، وفيهم من هو متأثر بمذهب الأشاعرة.

فأصحاب وحدة الوجود ممن تأثروا بالفلسفة يجعلون كل فعل في الوجود هو فعل الله لأنه ليس عندهم رب

وعبد، وفعل الله، وفعل العبد، بل الوجود واحد، وهو الرب، والفعل واحد وهو فعل الرب⁽²⁾.

ومن هنا فإنهم جعلوا الإرادة المخلوقة في العبد هي عين إرادة الرب I، وكذا قدرة الله عين القدرة الموجودة في

العبد، فنسبتها إلى العبد تسمى قدرة حادثة، ونسبتها إلى الله تعالى تسمى قدرة قديمة، والقدرة في نسبتها إلى

(1) انظر: العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي ص(75)، عليها تعليقات الألباني، والتوحيد للماتريدي ص(256)، وما بعدها، وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة للبابري ص(135-136)، وشرح عقيدة الطحاوي للغزوي ص(144)، والهادي في أصول الدين للخندي ص(146-147)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني ص(88-89)، الدرة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية للهرري ص(91).

(2) انظر: الفتوحات المكية لابن عربي (107/3)، وغنية أرباب السماع لعبد الكريم الجيلي ص(178)، والإنسان الكامل له ص(61)، وغيث المواهب العلية لابن عباد ص(32-33)، وإيقاظ الهمم لابن عجيبة ص(260)، وكشف النقاب عن سر لب الألباب له ص(94-95)، مطبوع مع غيره، والتحرية الصوفية لنهاد خياطة ص(123)، وموسوعة الكسزان فيما اتفق عليه أهل التصوف والعرفان (267/3)، و(261/16).

العبد عاجزة عن الاختراعات، وهي بعينها في نسبتها إلى الله تعالى تختزع الأشياء وتبرزها من العدم إلى شهود الوجود⁽¹⁾.

وهؤلاء عارضوا الشرع بالقدر، في حال مشهد تحلي الأفعال، حيث جعلوا الوقوع في المعاصي، وإن كان يعد معصية في الأمر الشرعي فهو طاعة في الأمر القدري، فيكون العبد في هذا المشهد عاصيا من جهة الأمر والمخالفة، مطيعا من جهة الإرادة والموافقة⁽²⁾. فيصير بذلك لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة لشهوده الربوبية العامة والقيومية الشاملة⁽³⁾.

أما من هم دون هؤلاء ممن يثبت الفرق بين الخالق والمخلوق، فيقولون: إن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها كما أنه خالق لأعيانهم، وأن كل ما يفعلونه من خير وشر فبقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته ولولا ذلك لم يكونوا عبيدا ولا مربيين ولا مخلوقين، قال جل وعز: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: 16]، فلما كانت أفعالهم أشياء وجب أن يكون الله خالقها⁽⁴⁾.

وأما أفعال العباد، فهي اكتساب لهم على الحقيقة، بما مثابون وعليها معاقبون، ومعنى الاكتساب أن يفعل بقوة محدثة، وقيل: أن يفعل لجر منفعة أو دفع مضرة، لقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، وأنهم مختارون لاكتسابهم يريدون له، وليسوا مجبرين فيه، بمعنى أن الله تعالى خلق لهم اختيارا⁽⁵⁾، فهو مجبور في عين مختار⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 17]. فلما كان الجزاء واقعا على أعمالهم كان الخلق واقعا على أعمالهم⁽⁷⁾.

(1) انظر: الإنسان الكامل لعبدالكريم الجيلي ص(84-86).

(2) انظر: لإنسان الكامل لعبد الكريم الجيلي ص(63)، والندارات العينية له ص(139-140)، وإيقاظ الهمم لابن عجيبة ص(238-239).

(3) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (8/101).

(4) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص(44).

(5) انظر: المصدر السابق ص(47-48).

(6) انظر: شرح زروق على عقيدة ابن أبي زيد ص(39)، وإيقاظ الهمم لابن عجيبة ص(237).

(7) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق للجيلاني ص(139).

أما قولهم في الاستطاعة والقدرة فإن الله تعالى يخلقها فيهم مقارنة للفعل لا تتقدمه ولا يتأخر عنه، ولا يوجد الفعل إلا بها⁽¹⁾.

المبحث الثالث: موقف الفلسفة الإسلامية.

ينبني موقف الفلسفة الإسلامية من الفعل الإلهي والفعل الإنساني على الأصل الذي يثبتون به وجود الله تعالى وما يتعلق به من صفاته، وكذا كيفية وجود العالم، فهم يقررون أن الله تعالى واجب الوجود لذاته، وهو واجب الوجود من جميع جهاته، لأنه لا ينقسم بوجه من الوجوه، ولا يتغير، ولا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن، وهو عالم، لا لأنه مجتمع الماهيات، بل لأنه مبدؤها، وهو القادر بالذات⁽²⁾.

أما عن حدوث الفعل من الله تعالى فإنه إذا وجد الفاعل بجميع جهات التأثير من الشرط والآلات والقابل يجب وجود المعلول، فيكون عند حصول القدرة مع الداعي يحصل الاستعداد التام، لدخول ذلك الفعل في الوجود، إلا أن هذه القوى الجسمانية ليست لها صلاحية الإيجاد والتأثير، فعند حصول الاستعداد التام يفيض الوجود من واهب الصور⁽³⁾.

فأول شخص اخترعه وأوجده الله تعالى -جوهرًا شريفًا بسيطًا روحانيًا- العقل الفعال، ثم أبدع بتوسط هذا الجوهر جوهرًا آخر دونه في الشرف يقال له النفس الكلية، ثم ابتدأ النفس الكلية بتوسط العقل الفعال فحركت الهيولى الأولى طولًا وعرضًا وعمقًا، وكان منها الجسم المطلق، ثم رُكِّب من الجسم عالمُ الأفلاك والكواكب والأركان الأربعة جميعًا، ثم أدار الأفلاك حول الأركان، واختلطت بعضها ببعض، وكان منها المتولدات والكائنات من المعادن والنبات والحيوانات⁽⁴⁾، ولما كان العقل الفعال هو أقرب الأشياء من باريه، وأنه الفاعل لما دونه بأمره وجب أن يكون هو فعل الله الخاص به المنسوب إليه الذي فعله بذاته، ولما كان الفاعل يعطي فعله الخاص به صورته ومثاله، ويؤيده بالقدرة التي تتكوَّن لها بما القوة على ما يديه من أعماله، صار العقل موضعًا لأمر الله Y،

(1) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص(46)، وشرح زروق على عقيدة ابن أبي زيد ص(39).

(2) انظر: عيون الحكمة لابن سينا ص(58)، والنجاة له ص(288)، ومحصل الأفكار للرازي ص(66-67، 70).

(3) انظر: كتاب النجاة لابن سينا ص(290)، والمطالب العالية للرازي (11/9)، وشرح المقاصد للتفتازاني (83/2).

(4) انظر: رسائل إخوان الصفا (465/3)، ومحصل الأفكار للرازي ص(201).

ومكانا لقدرته⁽¹⁾.

وأوجبوا على الله تعالى خلق العالم لأنه علة الوجود لذاته، وهي تكون موجبة للمعلول، فإن دامت أوجبت المعلول دائما⁽²⁾، كما أنه حكيم، وفعل الحكمة من الحكيم واجب، فإذا لم يفعل الحكيم الحكمة يكون سفيها، فلولم يخلق إذاً العالم لكان تاركا للحكمة، وتارك الحكمة سفيه⁽³⁾.

أما إطلاقهم وصف الاختيار في فعل الله تعالى فمرادهم الاختيار في منح الفيض وعدمه، فإن شاء أفاض جوده وفضله ونعمته وإحسانه، وإن شاء أمسك عن الفعل تركا⁽⁴⁾.

وبعضهم لم يحدد المؤثر في حصول المفعول الحادث، هل هو القصد والإرادة، أو العلم أو الآلة أو الطبع، بل أي شيء حدث عنه المفعول فهو ذاك⁽⁵⁾.

وأما ما يوجد من أفعال المخلوقين فيكون بحسب الودائع التي فيهم، والآثار المفاضة عليهم باستفادة بعضهم من بعض، حتى يكون سبحانه موجدهم كلهم ومعطيهم الحياة كلهم⁽⁶⁾. أي أن كل موجود تام فإنه يفيض منه على ما دونه فيض ما، وأن ذلك الفيض هو من جوهره، أي صورته المقومة التي هي ذاته، فمثلا: تفيض من النفس الحياة على الأجسام، لأن الحياة جوهرية لها، وهي الصورة المقومة لذاتها⁽⁷⁾.

أما بيان كيفية عناية الله تعالى بخلقه وإمدادهم بما يقوم به شأنهم، فهو أنه متى ما دام الفيض من الفاض متواترا متصلا، دام ذلك المفاض عليه، ومتى لم يتواتر متصلا عدم وبطل وجوده، لأنه يضمحل الأول فالأول، وهكذا حكم وجود العالم وبقائه من الباري تعالى، فما دام الفيض والحد والعطاء متواترا متصلا دام وجود العالم

(1) انظر: رسائل إخوان الصفا (206/4)، والأربعين في أصول الدين للرازي ص(1/335).

(2) انظر: كتاب النجاة لابن سينا ص(288)، ودراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية للدكتور يحيى هويدي ص(206)، وشرح المقاصد للتفتازاني (83/2).

(3) انظر: رسائل إخوان الصفا (471/3).

(4) انظر: رسائل إخوان الصفا (338/3).

(5) انظر: كتاب النجاة لابن سينا ص(289-290)، وشرح المقاصد للتفتازاني (2/340).

(6) رسائل إخوان الصفا (208/4-207).

(7) انظر: المصدر السابق (349/3).

من الله تعالى⁽¹⁾.

الخاتمة

وبعد هذا التطواف بين مواقف الفرق الإسلامية من الفعل الإلهي والفعل الإنساني نخلص إلى جملة من

النتائج، أهمها:

- اتفاقهم على أن الله تعالى هو الخالق الفاعل لكل ما في هذا العالم، من ذوات وأفعال، خلا القدرية: (المعتزلة ومن وافقهم)، فقد أخرجوا من هذا العموم أفعال العباد، بحجة أن فيها قبائح وشروا والله تعالى منزّه عنها.

- اتفاقهم على أن العبد ينسب إليه فعله، لكن اختلفوا في مدى تأثير قدرته في إيجادها، فذهبت القدرية إلى أن العبد مستقل بخلق فعله بقدرته التي خلقها الله فيه، وذهبت الجبرية إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد الفعل إلا مجرد الاقتران العادي، وتوسط آخرون، فقالوا: إن العبد موجدٌ لفعله بقدرته التي أقدره الله عليها، وفق اختياره وإرادته، مع تهيئة الأسباب الموجبة لحدوثه ودفع الموانع عنه، من غير خروج ذلك كله عن مشيئة الله تعالى العامة.

- اتفقوا على أن المشيئة والإرادة مستلزمتان للمحبة والرضا، واختلفوا في الأمر هل هو مستلزم للإرادة أو لا؟، فذهبت القدرية إلى أن الأمر يستلزم الإرادة، فكل ما أمر الله به فقد أراده، والله تعالى لم يأمر بالقبائح والشور فهو لم يردّها، وعليه فهي خلق للعباد. وذهبت الجبرية إلى أن الأمر لا يستلزم الإرادة، وأن القبائح والشور مرادة لله تعالى ومحبوّة له، وقد جبر الخلق عليها لا خيار لهم في تركها، فهو وإن لم يأمر بها لكنه أرادها، وتوسط أهل السنة، فجعلوا الإرادة الكونية لا تستلزم الأمر إلا أن تتعلق بالإرادة الشرعية، والإرادة الشرعية تستلزم الأمر؛ فكل ما أراده الله شرعا أمر به.

- أما الحكمة في أفعال الله تعالى فقصرها القدرية على العباد في إرادة نفعم في الدنيا، ونفاهها الجبرية مطلقا، وأن الله تعالى يفعل لمجرد المشيئة والإرادة بحجة أن الفاعل لغرض يلزم منه طلب استكمال

(1) انظر: رسائل إخوان الصفا (350/3).

نقص فيه، والله منزّه عن النقص، وتوسط أهل السنة وجعلوا الحكمة من أفعال الله تعالى تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه تعالى، يحييها ويرضاها. والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها، ويلتذنون بها، وهذا يكون في المأمورات وفي المخلوقات.

- واختلّفوا في قدرة العبد واستطاعته على الفعل، هل هي قبل الفعل أو معه، فذهبت القدرية إلى أنها قبل الفعل، لأن آلة الفعل لا بد أن تتقدمه، وذهبت الجبرية إلى أنها مع الفعل، لأنها لو لم تكن معه لما تحقّق حدوث الفعل، وتوسط آخرون بإثبات النوعين، إذا الاستطاعة التي قبل الفعل هي مناط التكليف، وتعلق الخطاب، والاستطاعة التي مع الفعل هي التوفيق والإعانة من الله على حصول الفعل.

- أما الحسن والقبح في الأفعال، فزعم القدرية أن ذلك يعرف بالعقل، وأنهم يستحقّون الثواب والعذاب على ذلك في الآخرة وإن لم يأثمّ رسولا، ونفت الجبرية أن يكون في الأفعال حسن وقبح ذاتي؛ وإنما مرّد ذلك إلى الشرع، فما أمر به فهو حسن، وما نهى عنه فهو قبيح، وتوسط آخرون فذكروا أن من الأفعال ما يعلم حسنه وقبحه من العقل، ومنه ما يعلم من الشرع، ولكن استحقاق الثواب والعقاب لا يكون إلا بعد مجيء الشرع.

- وفي الأخير، تظهر الإجابة عن إشكالية البحث، في بيان العلاقة بين فعل العبد وفعل الله تعالى، وذلك أن فعل العبد القائم به صادر عن قدرته واختياره وإرادته، بقدرة مؤثرة فيه بإقدار الله تعالى، وهو مع ذلك لا يخرج عن قدر الله تعالى وما علمه وكتبه في اللوح المحفوظ. فهذه أهم النتائج، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع.

- أبكار الأفكار في أصول الدين للإمام سيف الدين الآمدي ت(631هـ)، تحقيق/ أ.د. أحمد محمد المهدي، طبع دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، (1424هـ-2004م).
- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، لأحمد بن حسين سنان الدين البياضي الحنفي ت(1097هـ)، تحقيق أحمد فريد مزدي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (2007م-1428هـ).
- الأربعين في أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين ت(606هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد حجازي السقا، طبع دار التضامن بالقاهرة، الطبعة الأولى (1406هـ).
- الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل تأليف عبدالكريم بن إبراهيم الجيلي ت(805هـ)، حققه وعلق عليه، أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1418هـ-1997م).
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ت(403هـ)، تحقيق وتعليق محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، (1421هـ-2000م).
- إيقاظ الهمم في شرح الحكم لأحمد بن محمد بن عجيبة الحسني ت(1224هـ)، تقديم ومراجعة: محمد أحمد حسب الله، نشر: دار المعارف بالقاهرة.
- تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق وتعليق: أ.د. حسين آتاي، أنقرة، (1993م).
- تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري ت(1277هـ)، ضبطه وصححه عبدالله محمد الخليلي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: (1424هـ-2004م).

- تخريج العقيدة الطحاوية لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ت(321هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: (1414هـ).
- التعرف لمذهب أهل التصوف لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي ت(380هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل للقاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبي بكر الباقلاني المالكي ت(403هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة: الأولى، (1407هـ - 1987م).
- التوحيد لأبي منصور الماتريدي محمد بن محمد بن محمود، ت(333هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، نشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- الدرة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية للحبشي أبي عبد الرحمن عبد الله الهرري ت(1429هـ)، طبع دار المشاريع، بيروت، الطبعة الأولى، (1419هـ-1998م).
- رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء لإخوان الصفاء، طبع مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، (1405هـ).
- رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثالثة)، إعداد: السيد مهدي الرجائي، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، نشر: دار القرآن الكريم، قم، إيران، (1405هـ).
- رسائل العدل والتوحيد تأليف الحسن البصري، والشريف المرتضى، والقاسم الرسي، والقاضي عبد الجبار، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، طبع دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية، (1408هـ-1988م).
- الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني ت(478هـ)، حققه وقدم له علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار، نشر المعارف بمصر سنة (1969م).

- شرح العقائد النسفية لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت(791هـ)، تحقيق: علي كمال، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (1436هـ-2014م).
- شرح المقاصد لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت(791هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبدالرحمن عميرة، طبع عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، (1419هـ-1998م).
- شرح عقيدة الإمام الطحاوي لأبي حفص سراج الدين عمر بن إسحاق الغزنوي الهندي ت(770هـ)، تحقيق: حازم الكيلاني الحنفي، والدكتور محمد عبدالقادر نصار، نشر: دار الكز، بالقاهرة، الطبعة الأولى، (2009م).
- شرح عقيدة أهل السنة والجماعة (العقيدة الطحاوية) لأكمل الدين محمد بن محمد الباري ت(786هـ)، تحقيق: الدكتور عارف آيتكن، مراجعة: الدكتور عبدالستار أبو غدة، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف. الطبعة الأولى، (1409هـ-1989م).
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين قيم الجوزية ت(751هـ)، نشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة: (1398هـ-1978م).
- طوابع الأنوار من مطالع الأنظار للقاضي ناصر الدين البيضاوي ت(685هـ)، تحقيق وتقديم: عباس سليمان، طبع دار الجيل، بيروت، والمكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، (1411هـ-1991م).
- العقيدة النظامية في العقائد الإسلامية لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبد الله الجويني ت(478هـ)، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طبعة (1412هـ-1992م).
- غاية المرام في علم الكلام لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي المعروف بسيف الدين الآمدي ت(631هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1424هـ-2004م).

- الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل لمحبي الدين الجيلاني عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسيني ت(561 هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، (1417هـ-1997م).
- غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم عباد النفزي الرندي ت(792هـ)، اعتنى به د/ علي الخير، طبع دار الخير للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى: (1425هـ-2004م).
- الفتوحات المكية لمحي الدين بن عربي ت(638هـ)، تحقيق وتقديم: د. عثمان يحيى، وتصوير ومراجعة: د. إبراهيم مركور، طبع الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة، (1408هـ-1988م) و(1412هـ-1992م).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ت(456هـ)، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه للدكتور عبدالرحمن بن صالح الحمود، نشر دار الوطن، السعودية، الطبعة الثانية، (1418هـ-1997م).
- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني ت(478هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، نشر مكتبة الخانجي بمصر، سنة (1369هـ-1950م).
- كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي توفي في القرن الرابع الهجري، تحقيق وتعليق: الدكتور نيرج، طبع الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية: (1413هـ-1993م).
- كتاب الهادي في أصول الدين لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي الخجندي الحنفي ت(691هـ)، تحقيق: عادل بلك، استانبول (2006م).

- كشف النقاب عن سر لب الألباب لأحمد بن عجيبة الحسني الشاذلي ت(1224هـ)،، تقديم وتحقيق: د/ عبدالمجيد خيالي، طبع مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، ت(478هـ)، تحقيق: فوية حسين محمود، نشر: عالم الكتب، لبنان، الطبعة الثانية، (1407هـ - 1987م).
- مجموع الفتاوى لتقي الدين أحمد بن عبدالحليم تيمية الحراني ت(728هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، تصوير الطبعة الأولى: (1398هـ).
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي ت(606هـ)، راجعه وقدم له طه عبدالرؤوف سعد، طبع مكتبة الكليات الأزهرية، بالقاهرة.
- معالم أصول الدين لأبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ت(606هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: دار الكتاب العربي، لبنان.
- مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري تأليف محمد بن الحسن بن فورك ت(406هـ) تحقيق وضبط أ.د/أحمد عبد الرحيم السايح. نشر مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. الطبعة الأولى (1425هـ- 2005م).
- الملل والنحل للشهرستاني أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد ت(548هـ)، نشر: مؤسسة الحلبي.
- المواقف في علم الكلام للمقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي ت(753هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت.

- موقف البشر تحت سلطان القدر لمصطفى صبري, طبع المطبعة السلفية ومكتبتها لصاحبها محب الدين الخطيب, القاهرة, الطبعة الأولى, (1352هـ).